



## اتجاهات الممارسة العملية لإدارة الأرباح في الشركات المصرية

أ. عزة تواب عبد الرحمن سيد

المعيد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

[azzatawab@aun.edu.eg](mailto:azzatawab@aun.edu.eg)

د. ناصر محمد أنور أبو الوفا

المدرس بقسم المحاسبة والمراجعة كلية

التجارة جامعة أسيوط

أ.م.د نصرالدين محمد علي هندي

الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

### المجلة العلمية

كلية التجارة – جامعة أسيوط

العدد التاسع والسبعون – ديسمبر ٢٠٢٣

### التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

سيد، عزة تواب عبد الرحمن، هندي، نصر الدين محمد علي، أبو الوفا، ناصر محمد أنور (٢٠٢٣). اتجاهات الممارسة العملية لإدارة الأرباح في الشركات المصرية. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٩، ٢٧٧-٣١٤.

رابط المجلة: <https://sjcf.journals.ekb.eg/>

## اتجاهات الممارسة العملية لإدارة الأرباح في الشركات المصرية<sup>١</sup>

أ. عزة تواب عبد الرحمن سيد

أ.م.د نصرالدين محمد علي هندي، د. ناصر محمد أنور أبو الوفا

### المستخلص العربي

يهدف البحث إلى عرض وتقييم نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، وتطبيق أحد هذه النماذج على عينة مكونة من (٤١) شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري؛ للوقوف على مدى قيام بعض الشركات - عينة الدراسة - بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠.

وقد توصل البحث إلى أن أفضل النماذج لقياس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات هو نموذج جونز المعدل (Dechow, et al., 1995)، وبتطبيق هذا النموذج على عينة الدراسة توصل البحث إلى أن معظم الشركات المصرية - عينة الدراسة - تمارس إدارة الأرباح.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة الأرباح، إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

<sup>١</sup> بحث مستخرج من رسالة علمية للحصول على درجة ماجستير العلوم في المحاسبة بعنوان: دور جودة كل من المراجعة الداخلية والخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة نظرية ميدانية، كلية التجارة - جامعة أسيوط.

## **Practical Trends of Earnings Management in Egyptian Companies**

*Miss Azza Tawab Abdelrahman Sayed*

*Dr. Nasr El-Dein Mohammed Ali Hendy, Dr. Nasser Mohamed Anwar*

### **Abstract**

This study aims to view and evaluate models for measuring earnings management practices and apply one of these models on (41) companies listed in Egyptian stock exchange to determine the extent of the practice earnings management during the period from 2019 to 2020. The findings modified jones model (Dechow, et al., 1995) is the best model for measuring accrual earnings management. Also, the findings empirically that most of the Egyptian companies practice earnings management.

**Keywords:** Earnings management; Accrual earnings; Real earnings management.

### موضوع البحث وأهميته:

على الرغم من أن إدارة الشركة تقوم بإعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة المصرية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والابتعاد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، فإن هذه المعايير ما تزال تعطي الإدارة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل الإدارة في التأثير على مستوى دخل الفترة المحاسبية؛ لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية، ولو على حساب مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح.

كما أن إدارة الأرباح تحدث عندما تستخدم الإدارة التقديرات والأحكام الشخصية التي تسمح بها المعايير المحاسبية المعمول بها (مثل: تقدير نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة)، إلى جانب قدرتها على التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة والمعاملات (الاعتراف بالإيرادات والمصروفات) عند إعداد القوائم المالية بحيث تعكس الأداء المرغوب للإدارة، وبما يضمن تحقيق غرض معين لها تجاه بعض مستخدمي القوائم المالية أو للتأثير على اتفاقيات تعاقدية تعتمد على بيانات القوائم المالية. ونظراً لكون القوائم المالية تعد الوسيلة الفعالة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة، فإن ممارسة إدارة الأرباح قد تحدث نوعاً من التضليل والتأثير السلبي على متخذي القرارات.

وتكمن أهمية هذا البحث في دراسة ممارسات إدارة الأرباح وأساليب قياسها بوصفها أحد الجوانب المحاسبية السلوكية والأخلاقية لعملية القياس والإفصاح المحاسبي، وعرض وتقييم نماذج قياسها، لتحديد أفضل النماذج وتطبيقه.

### تحليل نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

يتيح عرض الدراسات السابقة تحقيق عدة جوانب إيجابية ترتبط مباشرة بالبحث الحالي، لعل من أهمها اكتشاف الفجوة البحثية، وتصميم منهجية البحث، وأخيراً تقويم تلك الجهود، لمعرفة ما يمكن أن تسهم به الدراسة الحالية سواء بالإثبات أو النفي أو الإضافة، وفيما يلي عرض موجز لنتائج أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث؛ بهدف

الوقوف على جهود الباحثين في هذا المجال، وكمنطلق لتحديد دور البحث الحالي، وما يمكن أن يضيفه في هذا الصدد، وذلك كما يلي:

قامت دراسة (شاهين، ٢٠١١) بتحديد مدى ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المصرفية والمخاطر التي تنتطوي عليها. وقد أظهرت الدراسة قيام إدارات المصارف في فلسطين بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة، وإن تفاوت تركيزها ومدتها بين تلك المصارف، وأشارت الدراسة إلى خطورة هذه الظاهرة على الأداء المصرفي ومصداقية التقارير المالية المنشورة؛ مما يؤثر على قرار مستخدمي تلك التقارير.

وهدفت دراسة (الكندري، ٢٠١٢) إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر ممارسة إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الكويتية، كما توصلت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية؛ لممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات.

وتناولت دراسة (محمد، ٢٠١٣) الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات في ممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق ليبيا للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح على مستوى جميع القطاعات، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لكل من عامل الربحية والمديونية والسيولة على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

وحاولت دراسة (إسماعيل، ٢٠١٦) الوصول إلى أهم الضوابط التي يمكن من خلالها التحكم في المرونة التي تنتطوي عليها معايير المحاسبة المصرية والمتصلة بالقياس والتقارير عن نتائج الأعمال؛ للحد من مخاطر إدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: قيام بعض شركات المساهمة المصرية بممارسة إدارة الأرباح، وأن بعض الشركات تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب؛ أي بزيادة أرباحها؛ وأخرى من خلال

الاستحقاق الاختياري السالب؛ بمعنى تخفيض أرباحها. وأن مداخل الإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح تتنوع ما بين المبيعات، وطرق المخزون، والمخصصات، والإهلاكات، ورسملة الأصول.

وتناولت دراسة (محمود، ٢٠٢٠) أثر قيام الشركة بأساليب إدارة الأرباح (من خلال سوء التنبؤ المتعمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل) على جودة الأرباح التشغيلية بالتطبيق على عينة مكونة من (١٩) شركة مصرية تعمل في قطاع العقارات ومدرجة ببورصة الأوراق المالية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أدلة على قيام الشركات - عينة الدراسة - بممارسة إدارة الأرباح؛ بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، وهو ما أثر بصورة عكسية على جودة الأرباح التشغيلية.

وهدف دراسة (سعادة، ٢٠٢١) إلى قياس وتقييم ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الأربعة عشر المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٠. وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح على مستوى التحليل القطاعي، بينما وجدت ممارسات إدارة الأرباح في تسعة بنوك من البنوك الأربعة عشر محل التحليل، وذلك على مستوى التحليل الفردي.

ومن استعراض الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح يمكن استنتاج أن ممارسات إدارة الأرباح ليست بالمشكلة التي تتميز أو تنفرد بها بعض الشركات في دولة معينة؛ حيث إن هناك دلالات ميدانية تؤيد وجود ممارسات إدارة الأرباح في بعض الشركات في كثير من دول العالم، ومع ذلك يتفاوت مستوى إدارة الأرباح من دولة إلى أخرى، كما تتعدد النماذج التي تستخدم في قياس إدارة الأرباح؛ مما يستدعي عرض وتقييم هذه النماذج؛ لمعرفة النموذج الأفضل وتطبيقه.

#### مشكلة البحث:

إن ممارسات إدارة الأرباح، وإن كانت تحقق منافع للشركة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل؛ الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الشركة، ويهدد استمراريتها، ونظراً لخطورة ممارسات إدارة الأرباح فإنه ينبغي عرض وتقييم نماذج إدارة الأرباح لتطبيق أحد هذه النماذج؛ للوقوف على مدى قيام الشركات بممارسة إدارة الأرباح. ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما مدى ممارسة الشركات المصرية لعمليات إدارة الأرباح؟

#### أهداف البحث:

يسعى البحث- بصفة رئيسة- إلى عرض وتقييم نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، ودراسة مدى ممارسة بعض الشركات المصرية لإدارة الأرباح.

#### فروض البحث:

تحقيقاً لهدف البحث يمكن صياغة الفرض الرئيس للبحث كما يلي:

"لا تمارس الشركات المصرية عمليات إدارة الأرباح"

#### منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي؛ حيث قامت باستخدام المنهج الاستقرائي في إعداد الإطار النظري للبحث وصياغة مشكلة البحث من خلال دراسة وتحليل ما ورد في الكتابات المحاسبية من مصادر مختلفة ومراجع علمية، كما استخدمت الباحثة المنهج الاستنباطي في الدراسة الميدانية التي تمت بهدف اشتقاق واختبار صحة وعدم صحة فرض البحث، وقد اعتمدت الباحثة في تجميع بيانات البحث على تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة لعينة من شركات المساهمة المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصري.

#### حدود البحث:

- تقتصر الدراسة الميدانية على الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وقد تم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى القطاع المالي؛ وذلك لاختلاف طبيعة عملها واختلاف القواعد والقوانين التي تخضع لها هذه القطاعات عن باقي القطاعات الأخرى.

- الحدود الزمنية للبحث من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠.

#### هيكل البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه سيتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها.

ثانياً: النتائج المترتبة على إدارة الأرباح.

ثالثاً: النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح.

رابعاً: الدراسة الميدانية.

نتائج و خلاصة البحث.

وفيما يلي العرض التفصيلي لهذه النقاط.

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها:

ينظر إلى رقم الربح المحاسبي - عادة - على أنه المقياس الأساس الذي يتم من خلاله تقييم نتائج أعمال الشركة، ومن ثم كفاءة إدارتها في المحافظة على الاستثمارات واستغلالها وتمييزها، ونظراً للأهمية التي يمثلها الربح المحاسبي بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالشركة، فقد تلجأ الإدارة إلى ممارسة نوع من التأثير المتعمد والتلاعب بالأرباح المعلنة من خلال استخدام أساليب متعددة وذلك سعياً منها وراء تحقيق أهداف ورغبات معينة.

#### ١. مفهوم إدارة الأرباح:

عرف (Schipper) (92: 1989) إدارة الأرباح بأنها: "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية؛ بهدف الحصول على بعض المكاسب الخاصة". وأشار (Rosenfield, 2000: 106) إلى آثار إدارة الأرباح في تعريفه على أنها: "سلوك تقوم به الإدارة، ويؤثر على الربح الذي تظهره القوائم المالية، ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل".

#### ٢. دوافع إدارة الأرباح:

من خلال تحليل ما ورد في الكتابات المحاسبية بخصوص دوافع إدارة الأرباح يمكن للباحثة تحديد أهم هذه الدوافع فيما يلي:  
الدوافع التعاقدية:

تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح عن طريق اختيار التسويات المحاسبية؛ إما لتعظيم مكافآتها، أو تجنب مخالفة عقود التمويل بالدين، وبذلك تتضمن الدوافع التعاقدية لإدارة الأرباح كلاً من عقود حوافز ومكافآت الإدارة، وعقود التمويل بالدين.

#### أ. عقود حوافز ومكافآت الإدارة:

تسهم عقود حوافز ومكافآت الإدارة في تحقيق قدرٍ من التوازن بين مصالح الشركة والإدارة، ففي إطار تعارض المصالح قد يؤدي ذلك إلى سلوك غير مرغوب فيه من قبل الإدارة، ومن أجل تفادي ذلك وتحسين أداء الإدارة وتحفيزها على اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الشركة، فإنه عادة ما يلجأ الملاك إلى نظام للحوافز والمكافآت على أساس الأداء، يربط مصالح وأهداف الإدارة بمصالح وأهداف الملاك.

#### ب. عقود التمويل بالدين:

عند التفاوض على إبرام عقود الاقتراض فإنه غالباً ما يعتمد المقرضون على البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمنشأة المقترضة؛ وذلك للتحقق من الوضع المالي للمنشأة وقدرتها على الوفاء بشروط عقد القرض، وغالباً ما يتم التعبير عن هذه الشروط في شكل أرقام محاسبية، ومن أهم هذه الشروط ما يلي (جندي، ٢٠٠٤: ٦٥):

- تحديد حجم أو نسبة توزيعات الأرباح على المساهمين: المبالغة في دفع توزيعات الأرباح يمكن أن يؤدي إلى تحويل الثروة من الدائنين إلى الملاك من خلال تخفيض الأصول المتاحة لدى المنشأة؛ لمواجهة التزاماتها الثابتة، ومن ثم زيادة مخاطر العجز عن سداد حقوق الدائنين.

- وضع قيود على اندماج وانضمام المنشأة في وحدة اقتصادية أخرى إلا تحت شروط محددة تشمل تحمل الشركة الجديدة كافة ديون والتزامات الشركة الأصلية المقترضة.

#### دوافع سوق المال:

تعد دوافع سوق المال من الدوافع الرئيسية التي تدفع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، في ظل إدراكها للعلاقة بين الأرباح المفصح عنها والقيمة السوقية للشركة. وتتمثل دوافع سوق المال فيما يلي:

**أ. تحقيق أو تجاوز المستويات القياسية للأرباح:**

يمكن تقسيم المستويات القياسية للأرباح إلى ما يلي (Eisele, 2012: 63): مستوى توقعات المحللين الماليين، مستوى الأرباح الصفرية (أرباح السنة الحالية = أرباح السنة السابقة)، المستوى الذي تكون فيه أرباح العام الحالي أكبر من أرباح العام الماضي.

وفي هذا السياق أكد كثير من الباحثين على أن تحقيق أو تجاوز المستويات القياسية للأرباح له تأثير إيجابي على سعر السهم، أما إن لم تحقق الشركات مستويات الأرباح القياسية فإن ذلك سيكون له تأثير سلبي على أسعار الأسهم، وبالتالي قد يدفع ذلك الإدارة نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح في الاتجاه الذي يجعل الأرباح المعلن عنها متوافقة مع مستويات الأرباح القياسية؛ وذلك للمحافظة على أسعار الأسهم، وبناء المصداقية مع أسواق المال، والحد من فقدان المستثمرين، وارتفاع تكلفة رأس المال.

**ب. تكلفة رأس المال:**

تمثل تكلفة رأس المال معدل العائد الذي تدفعه الشركة؛ للحصول على رأس المال من داخل سوق الأوراق المالية، ويرتبط هذا المعدل بمقدار المخاطر التي تواجهها الشركة، والتي تعد دافعاً لدى الإدارة؛ لممارسة إدارة الأرباح؛ لزيادة الأرباح، ومواجهة تكلفة رأس المال. ومن الدراسات التي تناولت تكلفة رأس المال كأحد دوافع ممارسات إدارة الأرباح، دراسة (عيسى، ٢٠١٥) التي هدفت إلى قياس أثر إدارة الأرباح في تخفيض تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تساعد في تخفيض تكلفة رأس المال.

**الدوافع التنظيمية:**

تظهر الدوافع التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد اعتقاد لدى الإدارة بأن للأرباح المعلنة تأثيراً على عمل الحكومات والجهات والمنظمات، وبالتالي فإنه من خلال إدارة نتائج العمليات يمكن للإدارة التأثير على عمل الحكومات أو الهيئات والمنظمات؛ مما يقلل من الضغط السياسي، وتأثير التشريعات على المنشأة، وتتمثل الدوافع التنظيمية فيما يلي:

أ. تقليل التكاليف السياسية:

يقصد بالتكاليف السياسية "التكاليف التي تتحملها الشركة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة التدخلات الخارجية من الحكومات أو الهيئات والمنظمات"، ومن أمثلة تلك التكاليف: زيادة معدلات الضرائب، منع سياسة الاحتكار، الرقابة على سياسات التسعير، وزيادة أجور العاملين (القنّامى والخيال، ٢٠١٠: ٢٦١).

وفي هذا السياق توصلت دراسة (Kim, et al., 2003) إلى أنه كلما زادت أرباح الشركة وحجمها كانت الشركة محط أنظار الحكومات والهيئات والمنظمات؛ لما لها من دور في دفع عجلات التنمية الاقتصادية للدولة، ومن ثم فإنها ستكون معرضة أكثر للتكاليف السياسية؛ لذا فإنها قد تلجأ إلى محاولة تفادي هذه التكاليف عن طريق تخفيض أرباحها من خلال ممارسة إدارة الأرباح.

ب. تحقيق الوفورات الضريبية:

يعد تجنب الضرائب أو تحقيق وفورات ضريبية من الدوافع المهمة وراء قيام الإدارة بالتلاعب في الدخل، وهنا لا بد من التمييز بين حالتين (معروف، ٢٠١٠: ٥٦):

- عندما تتمتع الشركة بإعفاء ضريبي وخاصة خلال السنوات الأولى لتأسيسها، فإن ذلك قد يشكل دافعاً للإدارة؛ لممارسة إدارة الأرباح؛ وذلك للإفادة من فترة الإعفاء، فتقوم بتعظيم رقم الأرباح المنشورة بالقوائم المالية (مثلاً عن طريق تأجيل بعض النفقات إلى فترات الخضوع للضريبة)؛ الأمر الذي يحسن صورة المنشأة في السوق، وينعكس بدوره على أسعار أسهمها، وبالتالي زيادة قيمتها.

- عندما يكون دخل المنشأة خاضعاً للضريبة، فإن ذلك قد يشكل دافعاً للإدارة؛ لممارسة إدارة الأرباح؛ وذلك بهدف تخفيض رقم صافي الأرباح، وبالتالي تخفيض الوعاء الضريبي.

٣. أساليب إدارة الأرباح:

اتفق كثير من الباحثين (مثل: Pareds, 2016; Okolie, et al, 2014) على أن هناك أسلوبين رئيسيين لممارسة إدارة الأرباح هما: إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية. ويقع بعض هذه الأساليب ضمن المبادئ المحاسبية

المتعارف عليها (GAAP)، والبعض الآخر يقع خارج حدودها، وفيما يلي توضيح لهذه الأساليب:

إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات Accrual Earnings Management: وتعرف إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات بأنها: "عبارة عن التدخل المتعمد للتأثير أو التحكم في رقم الربح المحاسبي أثناء إعداد التقارير في نهاية الفترة المالية؛ وذلك بهدف تحقيق أهداف الإدارة، ويتم تحقيق ذلك من خلال حرية الحكم الشخصي المتاحة للإدارة في التقديرات المحاسبية، سواء المتعلقة بالمخصصات أو المتعلقة بالأحداث الاقتصادية المستقبلية، وكذلك استخدام حرية الحكم الشخصي في اختيار توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات" (محمد، ٢٠١٧: ٢٨).

وتعتمد الإدارة في هذا الصدد على حريتها في الاختيار من بين البدائل المحاسبية؛ وذلك من خلال المرونة التي أتاحتها المعايير المحاسبية، فعلى الرغم من اتفاق المحاسبين على مجموعة من المبادئ العامة التي تعرف بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإن التطبيق العملي ينطوي على طرق محاسبية متعددة، وقد يؤدي اختيار طريقة محاسبية معينة إلى رقم لصافي الدخل يختلف عن ذلك الذي يؤدي إليه استخدام طريقة أخرى؛ الأمر الذي ينعكس بالتالي على المركز المالي للوحدة الاقتصادية (رضا، ٢٠١١: ١٢٣).

إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية Real Earnings Management: هي الاستخدام الانتهازي من قبل المديرين؛ لتوقيت وهيكلة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بما يؤثر على الأرباح المعلن عنها في اتجاه معين. وتتنوع تصنيفات الأنشطة الحقيقية التي تتأثر بالقرارات الإدارية والتي تلبى غايات وأهداف الإدارة، ويمكن تقسيمها إلى: التلاعب بالأنشطة التشغيلية، التلاعب بالأنشطة الاستثمارية، والتلاعب بالأنشطة التمويلية (عبد الوهاب وآخرون، ٢٠١٧).

#### ثانياً: النتائج المترتبة على إدارة الأرباح:

يمكن النظر إلى نتائج إدارة الأرباح من منظورين: الأول، ويطلق عليه المنظور الانتهازي لإدارة الأرباح، ومن خلاله يتم التركيز على الآثار السلبية. أما الثاني فيطلق عليه المنظور الإعلامي لإدارة الأرباح، ومن خلاله يتم التركيز على الآثار الإيجابية.

### المنظور الانتهازي لإدارة الأرباح (الأثار السلبية):

أصبحت إدارة الأرباح الناتجة عن السلوك الانتهازي للإدارة من الموضوعات محل الاهتمام، وهذا يكمن في تأثيرها السلبي على عدة أمور من أهمها:

#### أ. انخفاض أو تدنى الأخلاقيات:

إن المنشأة التي تدير أرباحها تعطي رسالة للعاملين بها بأن إخفاء أو تغيير الحقائق يعد سلوكاً مقبولاً، وبالتالي فإن ممارسة هذا السلوك يؤدي إلى خلق مناخ غير أخلاقي يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها.

#### ب. تخفيض قيمة المنشأة:

هناك الكثير من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشأة بغرض التأثير على الأرباح في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة في الأجل الطويل؛ فمثلاً تأخير صيانة الآلات قد يؤدي إلى تعطيل الآلات وتخفيض الإنتاجية، وبالتالي نقص الحصة السوقية للمنشأة.

#### ج. إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية:

إن ممارسات إدارة الأرباح لا تتم على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما قد تمتد لمستوى الإدارة التشغيلية، فمديرو الإدارات التشغيلية قد يقومون بالتلاعب في المعلومات المالية؛ بهدف الحصول على المكافآت والترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا إخفاء مشكلات التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون حلول لفترة زمنية طويلة؛ مما يؤثر بالسلب على أداء الشركة في الأجل الطويل.

### المنظور الإعلامي لإدارة الأرباح (الأثار الإيجابية):

على النقيض مما سبق، هناك آراء تدعم الدور الإعلامي لإدارة الأرباح والمتمثل في الأثار الإيجابية على سوق المال، والتي منها (حامد، ٢٠٠٤: ١٤):

أ. إن قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح بغرض توفير معلومات مفيدة عند إبرام التعاقدات يجعلها في مركز تفاوض أفضل.  
ب. إنه من خلال إدارة الأرباح تكون هناك فرصة أمام الإدارة لاختيار البدائل المحاسبية التي تقود إلى توفير معلومات مفيدة للمستثمرين بدلاً من التركيز على بديل واحد قد يمنع الإفصاح عن معلومات ملائمة، ومن ثم يقود إلى عدم تماثل المعلومات.  
ج. يمكن من خلال إدارة الأرباح توصيل معلومات داخلية لحملة الأسهم، ومن ثم التخلص من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ويمكن القول إن إدارة الأرباح، وإن كانت لها بعض الآثار الإيجابية إلا أن آثارها السلبية تفوق آثارها الإيجابية؛ حيث يترتب عليها الإفصاح عن أرباح لا تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة؛ مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية والتشكيك في مصداقية تلك القوائم وكفاءة الجهات المنوط بها حماية المستثمرين مثل: المراجعين، ومجلس الإدارة ووضعي المعايير المحاسبية.

#### ثالثاً: النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح.

يعد الكشف عن إدارة الأرباح عملية من الصعب ملاحظتها؛ لذلك اهتم الباحثون بمحاولة الكشف عن تلك الممارسات باستخدام النماذج الكمية، وفيما يلي أهم النماذج التي تناولتها الدراسات السابقة كأداة للكشف عن إدارة الأرباح:

#### ١) نماذج الكشف عن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات: أ. نماذج تعتمد على ثبات الاستحقاقات غير الاختيارية:

تعتمد فكرة هذه النماذج على ثبات أثر الاستحقاقات غير الاختيارية على الأرباح من فترة لأخرى، وبالتالي فإن أي تغيير يطرأ على استحقاقات الفترة الحالية يمثل إدارة الأرباح، ومن أشهر هذه النماذج:

#### - نموذج (Healy 1985):

يعتمد هذا النموذج على افتراض أن تأثير الاستحقاق المحاسبي على الأرباح في السنة السابقة يعادل التأثير نفسه على الأرباح في السنة الحالية؛ أي أن أي تغيير في حجم إجمالي

الاستحقاقات بالزيادة أو النقص يرجع إلى الاستحقاق الاختياري، ومن ثم وجود تلاعب من جانب الإدارة للتأثير على الأرباح.

واستخدم هذا النموذج إجمالي الاستحقاق Total Accrual في السنة الحالية مقسوماً على إجمالي الأصول في السنة السابقة، كمقياس للاستحقاق الاختياري خلال فترة التقدير، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$EDA_{it} = TA_{it} / A_{it-1}$$

حيث إن:

$EDA_{it}$ : القيمة المقدرة للاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$TA_{it}$ : الاستحقاقات الإجمالية للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$A_{it-1}$ : إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة السابقة (t-1).

ويعد نموذج Healy 1985 من أبسط نماذج قياس إدارة الأرباح، إلا أنه افترض أن الاستحقاقات غير الاختيارية تساوى صفر؛ أي أن الاستحقاقات الإجمالية عبارة عن الاستحقاقات الاختيارية فقط (عياد، ٢٠١٥: ٩٠).

وقد انتقد (Kaplan, 1985) هذا النموذج على أساس أن رأس المال العامل يتغير من فترة لأخرى تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية وتطور حجم أعمال المنشأة؛ فحسابات رأس المال العامل تخدم أهدافاً اقتصادية ذات فائدة بغض النظر عن السلوك الانتهازي للمديرين.

- نموذج (De Angelo 1986):

يفترض هذا النموذج ثبات التغير في حجم الاستحقاق غير الاختياري من سنة لأخرى، وليس ثبات حجم الاستحقاقات الإجمالية نفسها، وبالتالي فإن أي تغير يحدث يعد استحقاقاً اختيارياً.

ويتم التعبير عن هذا النموذج كما يلي:

$$EDA_{it} = (TA_{it} - TA_{it-1}) / A_{it-1}$$

حيث أن:

$TA_{it-1}$ : الاستحقاقات الإجمالية للشركة (i) في السنة السابقة (t-1).

يعد نموذج De Angelo 1986 سهلاً من حيث التطبيق، حيث لا يتطلب فترة تقدير، فهو يختصر فترة التقدير في السنة السابقة فقط، إلا أن هذا النموذج يتعرض للانتقادات نفسها التي وجهت للنموذج السابق، من حيث افتراضهما ثبات الاستحقاق غير الاختياري، وبالتالي فهي نماذج غير دقيقة؛ نظراً لأنها لا تأخذ في الاعتبار طبيعة الصناعة، ونمو حجم أعمال الشركة، والظروف المحيطة، وتأثيرها على إجمالي الاستحقاقات (Eldiri, 2018: 21).

#### - نموذج (Dechow & Sloan 1991):

يسمى بنموذج قطاع النشاط، ويفترض هذا النموذج أن التغيير في الاستحقاقات غير الاختيارية مشترك بالنسبة لكل الشركات التي تنتمي لقطاع النشاط نفسه، ويقدر هذا النموذج الاستحقاقات غير الاختيارية كما يلي:

$$ND_{t+1} = Y1, Y2 \text{ Median } i (TA_{t+1} / A_{t-1})$$

حيث إن:

$ND_{t+1}$ : الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في السنة القادمة (t+1).

$\text{Median } i (TA_{t+1} / A_{t-1})$ : القيمة الوسيطة للاستحقاقات الكلية مقسومة على إجمالي الأصول في بداية الفترة لكل الشركات التابعة لقطاع النشاط نفسه j.

$Y1, Y2$ : تمثل معاملات خاصة يتم تقديرها من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية خلال فترة التقدير، وانطلاقاً من المعادلة الآتية:

$$TA_{it} / A_{it-1} = Y1, Y2 \text{ Median } i (TA_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

$\epsilon_{it}$  : خطأ تقدير النموذج للشركة (i) في السنة الحالية (t).

يعاب على نموذج Dechow & Sloan 1991 بأنه يلغى التغير في الاستحقاقات غير الاختيارية المشتركة بين الشركات التي تنتمي لقطاع النشاط نفسه، فإذا كانت هناك تغيرات على مستوى نسبة الاستحقاقات الاختيارية نتيجة لتغيرات خاصة بظروف الشركة، فإن هذا النموذج سيكون غير قادر على استخراج نسبة الاستحقاقات غير الاختيارية؛ حيث يعتمد هذا النموذج على تجانس الشركات وذلك من خلال تطبيق النموذج على الشركات التي تعمل في القطاع نفسه.

**ب. نماذج تعتمد على تقدير الاستحقاق غير الاختياري:**

نتيجة للعيوب والانتقادات التي واجهت النماذج التي تعتمد على ثبات الاستحقاق غير الاختياري، ظهرت كثير من النماذج التي تعمل في ظل فرض تقدير الاستحقاق غير الاختياري، وتعتمد فكرة هذه النماذج على أن هناك دائماً متغيراً مالياً يتأثر بالظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المنشأة، ويؤثر بالتالي على بنود الاستحقاق، ومن أشهر هذه النماذج:

**- نموذج ( Jones 1991 ):**

يعد أول النماذج التي تعتمد على تقدير الاستحقاق غير الاختياري وأكثرها انتشاراً، وهو النموذج الأساس للنماذج التالية التي تبنت تعديله وتطويره، وقد تلافى هذا النموذج العيوب والانتقادات التي وجهت للنماذج السابقة.

واقترح هذا النموذج معادلة انحدار للتنبؤ بالاستحقاق غير الاختياري تتضمن متغيرين مستقلين هما:

المتغير الأول: التغير في الإيرادات ( $\Delta REV$ ): وهو متغير مالي يتأثر بالظروف الاقتصادية، ويؤثر في الوقت نفسه على حجم الاستحقاقات.

المتغير الثاني: قيمة الأصول الثابتة القابلة للإهلاك (PPE): وهو متغير مالي يتأثر بالظروف الاقتصادية، ويؤثر في حجم الاستحقاقات على أساس أنه يؤثر على مصروف إهلاك الأصول الثابتة.

ويتم ترجيح كل من المتغيرين المستقلين بإجمالي أصول الشركة في بداية العام، وذلك حتى يمكن أخذ الاختلاف في حجم الشركة في الاعتبار (Eisele, 2012: 144)، وفيما يلي معادلة نموذج Jones:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \alpha_i (1/ A_{it-1}) + \beta_1 (\Delta REV_{it} / A_{it-1}) + \beta_2 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

$\Delta REV_{it}$ : التغير في صافي الإيرادات للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$PPE_{it}$ : إجمالي الأصول الثابتة للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$\beta_1, \beta_2, \alpha_i$ : معلمات النموذج.

ويمكن تطبيق هذا النموذج بطريقتين هما (Eldiri, 2018: 23-24):

- طريقة السلاسل الزمنية: وتحتاج إلى عشر سنوات متصلة كفترة تقدير.

- طريقة القطاعات: وتتطلب عشر شركات على الأقل لكل قطاع في السنة نفسها.

وقد واجه نموذج Jones 1991 بعض الانتقادات كان من أهمها: أن النموذج يقوم بتفسير ١٠% تقريباً من إجمالي الاستحقاقات، وافترض أن الإيرادات تمثل استحقاقاً غير اختياري؛ أي أنها لا تستخدم في إدارة الأرباح، ويعد هذا انتقاداً أساسياً لهذا النموذج؛ حيث إن ممارسات إدارة الأرباح قد تتم عن طريق التلاعب في الإيرادات، وفي هذه الحالة سوف يؤدي ذلك إلى حدوث خطأ في التقدير؛ لأن النموذج سوف يقوم بحذف جزء من الاستحقاق الاختياري، ووضعه ضمن الاستحقاق غير الاختياري.

- نموذج (Dechow, et al., 1995) ويطلق عليه نموذج Jones المعدل:

في ظل الانتقاد الموجه لنموذج Jones 1991 والمتمثل في إغفال جزء من الأرباح التي تديرها الشركة عن طريق الاستحقاق الاختياري، فإن التعديل الذي أدخله نموذج جونز المعدل هو تعديل الإيرادات حسب صافي الحسابات المدينة في فترة الحدث، أي تسوية التغير

في الإيرادات بالتغير في الحسابات المدينة في نهاية الفترة، وافترض أن التغيرات التي تطرأ على المبيعات الآجلة فقط هي التي تنتج من إدارة الأرباح.

وتم صياغة هذا النموذج في ضوء نماذج الاستحقاقات الاختيارية كما يلي:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1} + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث إن:

$\Delta REC_{it}$  : مقدار التغير في حسابات العملاء للشركة (i) في السنة الحالية (t).

حيث إن إجمالي الاستحقاقات  $TA_{it}$  يتم حسابه من المعادلة التالية (صافي الربح – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية).

وبالتالي يتم حساب قيم هذه المعلمات ( $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  and  $\varepsilon_i$ ) من المعادلة السابقة، ثم يتم تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية  $NDA$  وفقاً للمعادلة التالية:

$$NDA = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1} + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

وأخيراً يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية  $DA$  وفقاً للمعادلة التالية:

$$DA = (TA_{it} / A_{it-1}) - NDA \quad (3)$$

حيث إن:

$NDA$ : الاستحقاقات غير الاختيارية.

وخلصت نتائج أغلب الدراسات إلى أن نموذجي Jones و Jones المعدل، هما النموذجان الوحيدان اللذان لهما القدرة على التقدير الفعال والموثوق للاستحقاقات غير الاختيارية، ولذلك فقد حظى نموذج Jones المعدل بقبول عام ولا زال حتى الآن نموذجاً معتمداً في كافة الدراسات التي تهدف إلى قياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

- نموذج (Miller, 2007):

ظهر نموذج ميلر كنموذج بديل؛ للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح؛ بسبب الانتقادات التي واجهت النماذج السابقة، ويهدف نموذج ميلر إلى دراسة أثر الاستحقاقات قصيرة الأجل؛ لذا فهي لا تأخذ في الاعتبار إجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك في نهاية الفترة المالية. ويتمثل نموذج ميلر في العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب، والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كعنصر غير معرض للتلاعب، وتكون قيمة هذا النموذج صفر في حالة عدم وجود تلاعب، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يعد مؤشراً على وجود ممارسات لإدارة الأرباح، وتمت صياغة هذا النموذج كما يلي:

- مع فرض عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح:

$$H0: (\Delta WC/CFO)_{t-0} - (\Delta WC / CFO)_{t-1} = 0$$

- مع فرض وجود ممارسات إدارة الأرباح:

$$H1: (\Delta WC / CFO)_{t-0} - (\Delta WC / CFO)_{t-1} \neq 0$$

حيث إن:

$\Delta WC$ : عبارة عن التغير في رأس المال العامل.

$CFO$ : عبارة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

$t-0$ : السنة الحالية.

ج. نماذج تعتمد على تقدير استحقاق محدد:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت نماذج للكشف عن إدارة الأرباح، والتي تعتمد على تقدير استحقاق محدد، مثل: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، الإهلاك، الضريبة المؤجلة، الاحتياطي السرية (McNichols & Stubben, 2018). وقد واجهت هذه النماذج انتقادات عدة من أهمها:

- أن استخدام أحد نماذج الاستحقاقات المحددة قد يشير إلى عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح، وهذا لا ينفي عدم قيام الإدارة بإدارة أرباحها؛ حيث قد تقوم بإدارة أرباحها من خلال استحقاقات أخرى غير هذا الاستحقاق المحدد.
  - أن استخدام هذا النوع من النماذج قد يحد من إمكانية تعميم النتائج؛ لأن هناك عدداً قليلاً من الشركات التي تقوم بإدارة الأرباح من خلال استحقاق معين.
- د. قانون بنفورد:**

يتسم قانون بنفورد بأنه أحد التقنيات الرقابية الإلكترونية الحديثة التي يتم استخدامها في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح أو الاحتيال داخل الشركة، ويعد قانون بنفورد توزيعاً إحصائياً لوغاريتمياً للأرقام يستخدم كمقياس لمصدقية البيانات، ومن هذا المنظور فإن قانون بنفورد مهم جداً في الكشف عن عمليات الاحتيال المحاسبي (عابد، ٢٠١٨: ١٨٠). ويأخذ قانون بنفورد الصيغة التالية:

$$P(D1=d1) = \text{Log } 10 (1+1/d1) ; d1= \{1,2,3,\dots,9\}$$

$$P(D2=d2) = \sum \text{Log } 10 (1+ (1/d1d2)) ; d2 = \{0,1,2,\dots,9\}$$

$$P(D1D2 = d1d2) = \text{Log } 10 (1+ (1/d1d2)); d1d2= \{10,11,12,\dots\}$$

حيث إن:

**P:** تمثل احتمال حدوث المشاهدات، **D:** تمثل رتبة العدد، **d:** تمثل الرقم.

وأشار (Smith, 2010: 703) إلى أن قانون بنفورد يتمتع بميزة مهمة، وهي الثبات. ومع هذا فإن قانون بنفورد تعرض لانتقادات عدة من أهمها: أنه يجب أن يكون حجم العينة كبير لظهور رتبة الرقم، وأن تكون مجاميع الأرقام معبرة عن الظاهرة نفسها.

ومن خلال العرض السابق لنماذج قياس إدارة الأرباح يتبين أن نموذج Jones المعدل هو أفضل النماذج من حيث القياس؛ لأنه ينتج عنه أقل أخطاء ممكنة، كما أنه يفترض وجود تغيرات في مستوى الاستحقاق التقديري من فترة لأخرى، ويتحكم في كثير من المتغيرات

المؤثرة على الاستحقاق غير التقديري (مثل: التغير في الإيرادات، والتغير في العملاء)؛ لذا سوف يتم الاعتماد عليه في هذا البحث.

## ٢) نماذج الكشف عن إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية:

تقوم فكرة هذه النماذج على تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية خلال فترة التقدير، ثم يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية خلال فترة الحدث. ووفقاً لأساليب إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، فإن هناك ثلاثة بنود أساسية تؤثر على إدارة الأرباح، وقدمت دراسة (Roychowdhury, 2006: 344) ثلاثة نماذج لهذه البنود؛ لتقدير المستويات العادية لكل من التدفقات النقدية التشغيلية، وتكاليف الإنتاج، والمصروفات الاختيارية، وفيما يلي عرض لهذه النماذج الثلاثة:

### أ. نموذج التدفقات النقدية التشغيلية ( Roychowdhury, 2006 ):

قدمت دراسة (Roychowdhury, 2006: 344) نموذجاً لتقدير مستوى التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، وذلك من خلال معادلة خطية دالتها كل من المبيعات والتغير في المبيعات؛ حيث يُفترض أن المبيعات تتحكم في أنشطة الأعمال الحقيقية، وكل متغيرات النموذج مرجحة بإجمالي الأصول في بداية العام، وفيما يلي هذا النموذج:

$$CFO_{it}/A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{it-1}) + \beta_1 (S_{it}/A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta S_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

$S_{it}$ : مبيعات الشركة (i) في السنة الحالية (t).

$\Delta S_{it}$ : التغير في المبيعات للشركة (i) في السنة الحالية (t) مقارنة بمبيعات السنة السابقة.

وتوقعت الدراسة أن تكون إشارة التدفقات النقدية سالبة؛ أي أن التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية أو المعلن عنها قيمتها أقل من قيمة التدفقات النقدية التشغيلية المقدرة وفقاً لمعادلة الانحدار السابقة. وقد فسرت الدراسة ذلك بأن التأثير على المبيعات بالزيادة، وزيادة

حجم الإنتاج، يؤثران بشكل سلبي على حجم التدفقات النقدية التشغيلية؛ وذلك لأن الزيادة في المبيعات ليست زيادة وفقاً للمستويات الطبيعية، ولكنها نتيجة انخفاض سعر البيع دون وجود تخفيض مماثل في أسعار توريد الخامات. أما بالنسبة لزيادة حجم الإنتاج فيترتب عليها انخفاض في تكلفة الوحدة الكلية؛ نتيجة انخفاض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة، إلا أنه مع زيادة حجم الإنتاج وزيادة التكاليف المتغيرة عن المستويات الطبيعية أو عن حجم الإنتاج المتوقع، ترتفع التكلفة الكلية للإنتاج؛ مما ينعكس سلباً على حجم التدفقات النقدية التشغيلية.

وقد انتقد (Gunny, 2010: 864) النموذج السابق على أساس غموض التفسير المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية؛ فزيادة الأرباح من خلال تخفيض المصروفات الاختيارية (والتي عادة ما تدفع نقداً) تحدث ارتفاعاً غير عادي في التدفقات النقدية في نهاية العام، وعلى العكس من ذلك تتسبب زيادة الأرباح من خلال المبالغة في حجم الإنتاج في انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية عما هو متوقع.

هذا وتتفق الباحثة مع هذا الانتقاد المتمثل في التأثير المتعارض لاستخدام الأنشطة الحقيقية؛ لإدارة الأرباح على التدفقات النقدية التشغيلية، لكن رغم ذلك يمكن الأخذ بنتائج النموذج؛ حيث إن النتيجة النهائية هي التحقق من إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، والتي ستمثل في التأثير النهائي؛ لتخفيض المصروفات الاختيارية، وزيادة حجم الإنتاج على حجم التدفقات النقدية التشغيلية.

#### ب. نموذج تكاليف الإنتاج (Roychowdhury, 2006):

قدمت دراسة (Roychowdhury, 2006: 345) نموذجاً لتقدير مستوى تكاليف الإنتاج غير العادية، وذلك من خلال معادلة خطية دالتها كل من المبيعات والتغير في المبيعات، وفيما يلي هذا النموذج:

$$\text{PROD}_{it}/A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha (1/A_{it-1}) + \beta_1 (S_{it}/A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta S_{it}/A_{it-1}) + \beta_3 (\Delta S_{it-1}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

**PROD it**: تكاليف الإنتاج للشركة (i) في السنة الحالية (t)، ويتم حسابها كالتالي:  
تكلفة البضاعة المباعة (COGS it) (±) التغير في المخزون (INV it).  
**ΔS it-1**: التغير في مبيعات الشركة (i) في السنة السابقة (t-1).

وتوقعت الدراسة أن تكون إشارة تكاليف الإنتاج موجبة؛ أي أن تكاليف الإنتاج الفعلية أو المعلن عنها قيمتها أكبر من قيمة تكاليف الإنتاج المقدرة وفقاً لمعادلة الانحدار. وقد فسرت الدراسة ذلك بأن الزيادة في الإنتاج تكون سبباً في زيادة حجم الأرباح، على أساس أن الزيادة في حجم الإنتاج عن ما هو متوقع يترتب عليها زيادة المخزون عن المستويات العادية أو الطبيعية؛ نتيجة عدم التصرف في كل الكمية المنتجة؛ مما يترتب عليه تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، ومن ثم زيادة الأرباح.

هذا، وقد قدمت دراسة (Roychowdhury, 2006: 344) معادلتين إضافيتين للتنبؤ بالمستوى العادي لكل من تكلفة البضاعة المباعة والتغير في رصيد المخزون، وهما كالتالي:

معادلة تكلفة البضاعة المباعة COGS:

$$COGS_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \beta (S_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

**COGS it**: تكلفة البضاعة المباعة للشركة (i) في السنة الحالية (t).

معادلة المخزون **INV**:

$$\Delta INV_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \beta_1 (\Delta S_{it} / A_{it-1}) + \beta_2 (\Delta S_{it-1} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

**ΔINV it**: مقدار التغير في المخزون للشركة (i) في السنة الحالية (t).

ج. نموذج المصروفات الاختيارية (Roychowdhury, 2006):

قدمت دراسة (Roychowdhury, 2006: 345) نموذجاً لتقدير مستوى المصروفات الاختيارية غير العادية، وذلك من خلال معادلة خطية دالتها مبيعات الفترة السابقة، وفيما يلي هذا النموذج:

$$DISEXP_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \beta (S_{it-1} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

**DISEXP<sub>it</sub>**: المصروفات الاختيارية للشركة (i) في السنة الحالية (t)، وهي عبارة عن مجموع كل من مصروفات البحوث والتطوير، ومصروفات الإعلان، والمصروفات البيعية والإدارية.

وتوقعت الدراسة أن تكون إشارة المصروفات الاختيارية غير العادية سالبة؛ أي أن المصروفات الاختيارية الفعلية أو المعلن عنها قيمتها أقل من قيمة المصروفات الاختيارية المقدرة وفقاً لمعادلة الانحدار السابقة؛ مما يعني زيادة الأرباح عن طريق تخفيض المصروفات الاختيارية.

ويتضح مما سبق أنه توجد نماذج عدة؛ للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية؛ لذلك قامت الباحثة بالتركيز على النماذج التي اقترحتها دراسة (Roychowdhury, 2006)؛ نظراً لاستخدامها بشكل واسع من قبل الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى دراسة مدى ممارسة بعض الشركات المصرية عمليات إدارة الأرباح، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من الشركات المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصري:

١. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المصرية المدرج أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصري، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠. وتم اختيار عينة البحث على أساس حكيم مكونة من الشركات المدرجة في مؤشر EGX 100 ؛ استناداً إلى المعايير الآتية:

- أن يتوافر لدى هذه الشركات قوائم مالية عن الفترة محل الدراسة، من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠.
- أن تكون أسهم الشركة متداولة خلال الفترة.
- أن تنتهي السنة المالية لها في ٣١ / ١٢ من كل عام.

وبتطبيق المعايير السابقة، تتكون عينة الدراسة النهائية من (٤١) شركة في عدة

قطاعات، كما هو موضح بجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

عينة البحث حسب القطاعات

القطاع	عدد الشركات	نسبة عدد شركات القطاع إلى عدد شركات العينة
قطاع العقارات	١٢	٢٩,٢٧ %
قطاع أغذية ومشروبات	١١	٢٦,٨٤ %
قطاع التشييد ومواد البناء	٦	١٤,٦٣ %
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٦	١٤,٦٣ %
قطاع كيماويات	٦	١٤,٦٣ %
الإجمالي	٤١	١٠٠ %

١. مصادر جمع البيانات:

استخدمت الباحثة أسلوب تحليل المضمون للتقارير المالية المنشورة، وتقارير مراقبي الحسابات للشركات - محل الدراسة - خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠. وقد اعتمدت الباحثة في الحصول على بيانات البحث من عدة مصادر مختلفة، وهي (موقع البورصة المصرية، موقع مباشر مصر، وموقع الشركات المصرية).

١. قياس إدارة الأرباح:

اعتمدت الباحثة على نموذج جونز المعدل من قبل Dechow, et al, 1995 ، والذي يعد من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في الكتابات المحاسبية، وذلك على النحو التالي:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1/ A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1} + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث إن:

$TA_{it}$  : الاستحقاقات الإجمالية للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$A_{it-1}$  : إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة السابقة (t-1).

$\Delta REV_{it}$  : التغير في صافي الإيرادات للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$\Delta REC_{it}$  : مقدار التغير في حسابات العملاء للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$PPE_{it}$  : إجمالي الأصول الثابتة للشركة (i) في السنة الحالية (t).

$\varepsilon_{it}$  : خطأ تقدير النموذج للشركة (i) في السنة الحالية (t).

حيث إن إجمالي الاستحقاقات  $TA_{it}$  يتم حسابه من المعادلة التالية: (صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية).

ويتم تشغيل النموذج السابق سنوياً على مستوى كل قطاع خلال فترة الدراسة؛ على ألا يقل حجم شركات القطاع الواحد عن ستة شركات (إسماعيل، ٢٠١٦)؛ وذلك لتقدير معالم

النموذج  $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3)$ ، والتي يتم استخدامها في تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية NDA، ومن ثم تقدير الاستحقاقات الاختيارية DA، وذلك من خلال المعادلات التالية:

$$NDA = \alpha_1 (1/ A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1} + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

وأخيراً يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية DA وفقاً للمعادلة التالية:

$$DA_{it} = (TA_{it} / A_{it-1}) - NDA_{it} \quad (3)$$

حيث إن:

NDA: الاستحقاقات غير الاختيارية.

٢. نتائج الدراسة الميدانية:

نتائج اختبار مدى ممارسة بعض الشركات المصرية لعمليات إدارة الأرباح:

ينص الفرض الرئيس للبحث: "لا تمارس الشركات المصرية عمليات إدارة الأرباح"

تبين من خلال إجراء تحليل القوائم المالية باستخدام نموذج جونز المعدل Modified Jones Model 1995، وحساب الاستحقاق الاختياري؛ أن بعض شركات العينة تمارس إدارة الأرباح، والبعض الآخر لا يمارس إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

مدى ممارسة الشركات - عينة الدراسة - لإدارة الأرباح

المجموع	الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح		الشركات التي تمارس إدارة الأرباح		السنوات
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%١٠٠	٤١	%٤٦,٣٤	١٩	%٥٣,٦٦	٢٠١٩
%١٠٠	٤١	%٣٦,٥٩	١٥	%٦٣,٤١	٢٠٢٠

من البيانات الموضحة في جدول رقم (٢) أنه في عام ٢٠١٩ اتضح أن عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح (٢٢) شركة بنسبة (٥٣,٦٦%) من إجمالي العينة بينما عدد الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح (١٩) شركة بنسبة (٤٦,٣٤%) من إجمالي العينة، وفي عام ٢٠٢٠ تبين أن عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح بالزيادة أو التخفيض (٢٦) شركة بنسبة (٦٣,٤١%) من إجمالي العينة بينما عدد الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح (١٥) شركة بنسبة (٣٦,٥٩%) من إجمالي العينة. ويمكن للباحثة تفسير ذلك، بأن الزيادة التصاعدية لعدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح ترجع إلى رغبة الإدارة في منع التقلبات والتذبذبات في الأرباح السنوية، ومقابلة تنبؤات المحللين الماليين الذي يحقق أعظم منفعة لهم، ويتوافق مع مصالحهم وأهدافهم؛ الأمر الذي يستدعي البحث عن الآليات الفعالة؛ للحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وإن كانت بعض هذه الشركات تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب، والبعض الآخر تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

عدد الشركات التي تمارس الاستحقاق الاختياري الموجب والسالب خلال سنوات الدراسة

السنوات				بيان
٢٠٢٠		٢٠١٩		
سالب	موجب	سالب	موجب	
١٤	١٢	١٢	١٠	عدد الشركات
%٥٣,٨٥	%٤٦,١٥	%٥٤,٥٥	%٤٥,٤٥	النسبة المئوية

من البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣) أنه في عام ٢٠١٩ بلغ عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب (١٠) شركات، بينما بلغ عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب (١٢) شركة، وفي عام ٢٠٢٠ بلغ عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب (١٢) شركة، بينما بلغ عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب (١٤) شركة، وهذا يعني أن الشركات اتخذت اتجاهات متزايدة في ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب وفي المقابل كان هناك تذبذب في ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب؛ حيث انخفضت في عام ٢٠١٩ إلى (١٢) شركة ثم استمرت في الزيادة مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ ، ووصلت إلى (١٤) شركة. ويمكن للباحثة تفسير ذلك؛ بأن أغلب الشركات التي تمارس إدارة الأرباح اعتمدت على الاستحقاق الاختياري السالب من خلال تخفيض أرباحها؛ حتى تكون متوافقة مع مستويات الأرباح القياسية؛ وذلك للمحافظة على أسعار الأسهم، وبناء المصدقية مع أسواق المال، ومن المحتمل أن سبب ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب يرجع إلى رغبة الشركة في تخفيض الوعاء الضريبي. وقد ينعكس ذلك بالتأثير السلبي على قيمة الشركة في الأجل الطويل، ويؤدي إلى خلق مناخ غير

المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٩، ديسمبر ٢٠٢٣

أخلاقي يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها، كما يترتب على ممارسات إدارة الأرباح تضليل المستثمرين، ومتخذي القرارات وخداع المقرضين وانخفاض القدرة الانتمانية للشركات.

وكانت الشركات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب، أو الاستحقاق الاختياري السالب موزعة على القطاعات الخمسة للدراسة، كما يوضحها الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

توزيع الشركات التي تمارس الاستحقاق الاختياري الموجب والسالب وفقاً للقطاعات

٢٠٢٠		٢٠١٩		القطاع
سالب	موجب	سالب	موجب	
٣	٢	٣	٣	العقارات
٣	١	٣	٢	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٣	٥	٣	١	أغذية ومشروبات
٢	١	١	٤	التشييد ومواد البناء
٣	٣	٢	-	الكيمويات
١٤	١٢	١٢	١٠	الإجمالي

وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) أنه في عام ٢٠١٩ كان قطاع العقارات، وقطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، وقطاع أغذية ومشروبات هما أكثر القطاعات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب؛ حيث بلغ عدد

الشركات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب في كل قطاع (٣) شركات، وكان قطاع التشييد ومواد البناء أكثر القطاعات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب؛ حيث كان عدد الشركات (٤) شركات من أصل (٦) شركات، وفي عام ٢٠٢٠ كان عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب في قطاع العقارات، وقطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، وقطاع الأغذية والمشروبات، وقطاع الكيماويات (٣) شركات في كل قطاع، بينما كان قطاع أغذية ومشروبات أكثر القطاعات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب؛ حيث كان عدد الشركات (٥) شركات من أصل (١١) شركة. ويمكن للباحثة تفسير ذلك، بأن قطاع العقارات، قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات أكثر القطاعات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري السالب، ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى أن هذه القطاعات تحقق مستويات عالية من الأرباح لذلك تلجأ إلى تخفيض مستويات الأرباح؛ حتى تتمكن من تحقيق وفورات ضريبية من خلال تقليل الوعاء الضريبي، وفي المقابل يتضح أن قطاع الأغذية والمشروبات وقطاع التشييد ومواد البناء هما أكثر القطاعات التي تمارس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاق الاختياري الموجب، ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى أن هذه القطاعات تحقق مستويات منخفضة من الأرباح؛ لذلك تلجأ إلى التلاعب في مستويات الأرباح وزيادتها؛ حتى تتمكن من مقابلة تنبؤات المحللين الماليين، والحفاظ على ثقة المستثمرين، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتجنب ردود الفعل السلبية من قبل السوق.

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار ذو الحدين (Binomial Test)

مستوى المعنوية	نسبة المشاهدات	عدد المشاهدات	مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح
٠,٧١٩	٥٨,٥%	٤٨	شركات ممارسة لإدارة الأرباح
	٤١,٥%	٣٤	شركات غير ممارسة لإدارة الأرباح
	١٠٠%	٨٢	الإجمالي

ومن البيانات الموضحة في الجدول رقم (٥) أن عدد الشركات التي مارست إدارة الأرباح (٤٨) شركة بنسبة (٥٨,٥%) أكبر من عدد الشركات التي لم تمارس إدارة الأرباح، وعددها (٣٤) شركة بنسبة (٤١,٥%)، وهو ما يؤكد أن الشركات المصرية قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة، ويتفق ذلك مع نتائج كل من دراسة (راضى إسماعيل، ٢٠١٦، حسن حامد، ٢٠١٧)؛ حيث بلغ مستوى المعنوية لاختبار Binomial Test الخاص بأن الشركات المصرية لا تمارس إدارة الأرباح يقدر ب (٠,٧١٩)، وهو أكبر من قيمة مستوى المعنوية (٥%) الدال إحصائياً لاعتبار الفروق معنوية، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية القائلة بأن الشركات المصرية لا تمارس إدارة الأرباح وهو ما يجعلنا نقبل الفرض البديل القائل: إن بعض الشركات المصرية تمارس إدارة الأرباح.

### نتائج وخلصه البحث:

من خلال استعراض النماذج السابقة يتضح أن أفضل النماذج لقياس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات هو نموذج جونز المعدل (Dechow, et al., 1995)؛ لأنه ينتج عنه أقل أخطاء ممكنة، كما أنه يفترض وجود تغيرات في مستوى الاستحقاق التقديري من فترة لأخرى، ويتحكم في كثير من المتغيرات المؤثرة في الاستحقاق غير التقديري مثل: التغير في الإيرادات، والتغير في العملاء، ونموذج (Roychowdhury, 2006) هو الأكثر استخداماً في قياس إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية؛ وذلك لافتراضه أن هناك ثلاثة بنود رئيسة تؤثر على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وهي التدفقات النقدية التشغيلية، وتكاليف الإنتاج، والمصروفات الاختيارية. وبتطبيق نموذج جونز المعدل (Dechow, et al., 1995) توصل البحث إلى أن أغلب الشركات المصرية تمارس إدارة الأرباح.

### مراجع البحث:

#### أولاً: مراجع باللغة العربية

إسماعيل، راضي حسن (٢٠١٦). ضوابط مرونة تطبيق معايير المحاسبة المصرية ذات صلة بنتائج الأعمال للحد من مخاطر إدارة الربحية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أسيوط.

جنيدي، محمد سعيد (٢٠٠٤). أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح: دراسة تحليلية. كلية التجارة، جامعة طنطا المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني: ص ٥٥-٩٥.

حامد، حسن عبد العال (٢٠١٧). دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختيار مداخل إدارة الأرباح وأثرها على مقاييس الأداء المالي المستقبلي للمنشأة في ضوء معايير المحاسبة. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٩، ديسمبر ٢٠٢٣

حامد، صفا السيد (٢٠٠٤). إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية – دراسة تحليلية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثامن، العدد الأول: ص ١-٥٤.

الخيال، توفيق عبد المحسن والقنمى، فواز سفير (٢٠١٠). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السابع والأربعون، العدد الأول: ص ٢٤١-٣١٠.

رضا، سامح محمد (٢٠١١). التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات البحرين. المجلة العربية للإدارة، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثانى: ص ١٠١-١٤٣.

سعادة، طارق إبراهيم (٢٠٢١). قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية وفق آلية مخصص خسائر القروض LLPs: دراسة تجريبية متعددة المستويات التحليلية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد الخامس، العدد الثانى: ص ٢٧١-٣٢٠.

شاهين، على عبد الله (٢٠١١). إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية : دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية. كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة.

عابد، محمد نواف (٢٠١٨). استخدام قانون بنفورد في اكتشاف عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، المجلد الثانى والعشرون، العدد الثانى : ص ١٨٠-٢١٧.

عبد الوهاب، محمد، وآخرون (٢٠١٧). المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية- دراسة اختبارية على الشركات الأردنية. المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد الأول ، العدد الثالث: ص ٢٠١-٢٤٣.

المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٩، ديسمبر ٢٠٢٣

عياد، باسم سيد (٢٠١٥). إدارة الأرباح وعلاقتها بحوكمة الشركات – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

عيسى، محمد أحمد (٢٠١٥). أثر إدارة الأرباح على عوائد الأسهم – دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

الكندري، طلال حسن (٢٠١٢). درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

محمد، أحمد عبد العاطي (٢٠١٧). أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية واحتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي على نوع تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد الثالث عشر، العدد الأول: ص ص ٢٤-٦٣.

محمد، محمد الطيب (٢٠١٣). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد السابع عشر، العدد الثاني: ص ص ١٣٠-١٨٦.

محمود، عبد الحميد العيسوي (٢٠٢٠). أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية: مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الأول: ص ص ٧٢-١.

معروف، هادي مسعود (٢٠١٠). دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح: بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

- DeAngelo, L. E. (1986). Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders. *The Accounting Review*, 61(3), 400-420.
- Dechow, P. M., & Sloan. R. G. (1991). Executive incentives and the horizon problem: An empirical investigation. *Journal of accounting and Economics*, 14(1). 51-89.
- Dechow, P. M., R. G. Sloan, and A. P. Sweeney (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, 70, 193- 225.
- Eisele, A. (2012). Target Shooting? Benchmark-driven earnings management in Germany (Doctoral dissertation, University of St. Gallen).
- El Diri, M. (2018). Definitions, activities, and measurement of earnings management. In *Introduction to earnings management* , Springer, Cham.
- Gunny, K. A. (2010). The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. *Contemporary accounting research*, 27(3), 855-888.
- Healy, P. M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of Accounting and Economics*, 7(1-3), 85-107.
- Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of accounting research*, 29(2), 193-228.
- Kaplan. (1985). Comments on Paul Healy: Evidence on the effect of bonus schemes on accounting procedure and accrual decisions, *Journal of Accounting and Economics* 7, 109-113.

- Kim, M., Klinger, D., & Vale, B. (2003). Estimating switching costs: the case of banking. *Journal of Financial Intermediation*, 12(1), 25-56.
- McNichols, M. F., & Stubben, S. R. (2018). Does earnings management affect firms' investment decisions?. *The accounting review*, 83(6), 221-267.
- Miller, J. E. (2007). The development of the Miller Ratio (MR): A tool to detect for the possibility of earnings management (EM). *Journal of Business & Economics Research*, 7(1), 526-599.
- Okolie, A. O., Izedonmi, F. O., & Enofe, A. O. (2014). Audit Quality and Cash-Based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria. *Journal of Finance and Investment Analysis*, 3(1), 35-50.
- Pareds, J. (2016). Discussion of detecting earnings management: A new approach. *Journal of Accounting Research*, 50(2), 335-347.
- Rosenfield, P. (2000). What Drives Earnings Management? *Journal of Accountancy*, 19(4), 106-109.
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of accounting and economics*, 42(3), 335-370.
- Schipper, K. (1989). Earnings management. *Accounting horizons*, 3(4), 92.
- Smith, K. R. (2010). How do restatements begin? Evidence of earnings management preceding restated financial reports. *Journal of Business Finance & Accounting*, 37(3-4), 702-755.